

المبحث العاشر

أبرزُ العلمانيين الذين تَوَّجَّهوا إلى «الصَّحَّاحِينَ» بالنَّقد

المطلب الأول

محمد شحرور^(١) وكتابه «الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة»

هو من أسوء من رأيت من المتعلمة تفصيلًا في معارضة أحاديث «الصحيحين»، قد أفرغ خلاصة فهمه الملحد لنقديها في كتابه «نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلاميين»، و«الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة»، حيث جاوز حجم اللغو ثمانمائة صفحة! على نهج محدث مغربي في الشذوذ، يقول هو عنه: «كتاب يبحث في الدين الإسلامي بطريقة جديدة، لا أظن أن أحدًا سار على نهجها...»^(٢). استعرض المؤلف في مقدمة كتابه الأول الأبرز شهرة^(٣)، المنهج العلمي

(١) من مواليد دمشق عام ١٩٣٨م، سافر إلى الاتحاد السوفياتي وقته لنيل دبلوم الهندسة المدنية من جامعة موسكو ١٩٦٤م، عمل فيما بعد أستاذًا بجامعة دمشق، وأصدر عددًا من الكتب باسم (دراسات فكرية معاصرة)، ابتدأها بكتاب «الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة»، الذي نحن بصدد نقده، وقد خلّك عن قريب في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩م.

(٢) «الكتاب والقرآن» (ص/٥٠٠).

(٣) يرجع عبد الرحمن حبيكة الميداني أن الكتاب من وضع جماعة يهودية في النمسا - كما أخبره بهذا أحد من لقيه من أساتذة جامعة طرابلس الغرب سنة ١٩٩١م -، سؤدت تفسيرًا حديثًا للقرآن! وبحث عن اسم عربي يتبنأه مؤلفًا ومدافعًا عنه، قال: «... يظهر أنها ظفرت بالمطلوب، وتم طبع كتاب: الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، باسم محمد شحرور سنة ١٩٩٢م»، انظر كتابه «التحريف المعاصر في الدين» (هامش ص/٢٢).

ولا أدري ما شأن النمسا بالمسلمين والكيد بدينهم! وهم من يستضيف (عدنان إبراهيم) لبث خطبه الفتاة بأصول السنة وقواعد عقائدهم.

الَّذِي ادَّعَاهُ لَهُ، وَهُوَ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْمَنْهَجِ اللُّغَوِيِّ فِي تَحْدِيدِ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ ..
فَقَطُّ بِاللُّغَةِ! ^(١)

فَأَوْقَعَهُ هَذَا الْمَنْهَجُ الْمُنْحَرِفُ فِي جُمْلَةٍ تَفْسِيرَاتٍ مُتَعَسِّفَةٍ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ
الشَّرْعِيَّةِ، كَلَفِظَ «سُبْحَانَ اللَّهِ»، الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ: إِقْرَارٌ مِنْ قَائِلِهَا بِقَانُونِ هَلَاكِ
الْأَشْيَاءِ مَا عَدَا اللَّهَ، نَتِيجَةُ التَّنَاقُضِ الَّذِي تَحْوِيهِ دَاخِلِيًّا!

هَذَا التَّفْسِيرُ الصَّحِيحُ لِلتَّسْبِيحِ، وَالَّذِي خَفِيَ عِنْدَ شَحْرُورٍ عَنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ،
مُسْتَهْزَأٌ بِكُلِّ تَفْسِيرَاتِهِمُ الْمُجْمَعَةِ عَلَى أَنَّهُ تَنْزِيهٌُ لِلَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ
مُطْلَقٍ، وَاتِّصَافُهُ مُقَابِلَهَا بِصِفَاتِ الْكِمَالِ الْمُطْلَقِ.

وَلَا حَاجَةَ لَنَا فِي أَنْ نَتَكَلَّفَ نَقْضَ مَنَهِجِهِ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى التَّفْسِيرِ اللُّغَوِيِّ
الْمَحْضِ لِلنُّصُوصِ، فَإِنَّ أَصْلَ النُّقْلِ الشَّرْعِيِّ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ، مِنْ مَعْنَاهَا
اللُّغَوِيِّ إِلَى مَعْنَى آخَرَ حُدِّدَهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، كَلَفِظَ الْإِيمَانَ، وَالصَّلَاةَ، وَالْكَفْرَ ..
هُوَ أَمْرٌ مُسْتَقَرٌّ فِي شَرْعِنَا مُجْمَعٍ عَلَيْهِ، فَضْلًا عَنْ اِحْتِمَالِ الْمُجْمَلَاتِ فِيهِ لَعْدَةٌ
مَعَانٍ بَيَّنَّتْهَا السُّنَّةُ، يُحَكِّمُ فِيهَا عُرْفُ الْمُخَاطَبِينَ وَقْتُ نَزُولِ الْوَحْيِ، وَتُنْتَزَعُ
مُرَادَاتُ الشَّارِعِ مِنْ فَهْمِهِمْ هُمْ لِلْخُطَابِ.

الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: مَوْقِفُ شَحْرُورِ الْإِجْمَالِيِّ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

نَتِيجَةُ لِهَذَا الْخَلَلِ الْمَنْهَجِيِّ الشَّنِيعِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ (شَحْرُورٍ) فِي تَفْسِيرِ
النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَبِسَبَبِ أَحْكَامِهِ الْانْطِبَاعِيَّةِ الْمِيَالَةِ إِلَى الشُّذُودِ، كَانَ مُرْتَكِزَ
كِتَابِهِ هَذَا عَلَى تَقْسِيمِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ إِلَى قَسْمَيْنِ أَسَاسِيَيْنِ:

(سُنَّةُ نَبَوِيَّةٍ): وَهَذِهِ عِنْدَهُ غَيْرُ مُلْزَمَةٍ، أَهْمِيَّتُهَا تَارِيخِيَّةٌ فَقَطُّ، يَقُولُ فِي

تَعْرِيفِهَا:

«هَنَّاكَ تَعْلِيمَاتٌ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمَقَامِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَيْسَتْ بِمَقَامِ الرِّسَالَةِ،
بِقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، وَذَلِكَ لِتَبْيَانِ أَنَّهَا تَعْلِيمَاتٌ خَاصَّةٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ، أَوْ تَعْلِيمَاتٌ

(١) تَنَاوَلَ أَبَاطِيلُ شَحْرُورٍ مِنَ النَّاحِيَةِ اللُّغَوِيَّةِ: يَوْسُفُ الصِّدَاوِيُّ الدِّمَشْقِيُّ فِي كِتَابِهِ «بَيْضَةُ الدِّيكِ - نَقْدُ
لُغَوِيٍّ لِكِتَابِ الْكِتَابِ وَالْقُرْآنِ».

مَرَحَلِيَّةٌ جَاءَتْ لِحَقْبَةٍ مُعَيَّنَةٍ، مثل توزيع الغنائم، أو تعليمات عامَّة للمسلمين، ولكنها ليس تشريعات. .»^(١).

هذا القسم من «السُّنَّة النَّبَوِيَّة» هو ما أقرَّه فيه أخبار «الصَّحَّاحِينَ»، فأعطاهما حُكْمهما من عدم الإلزاميَّة، باعتبارها تشريعاتٍ خاصَّة، «ليس لها علاقةٌ بالحلال والحرام إطلاقاً»^(٢)!

والقسم الثَّاني: (سُنَّة رسالَة): وهذه عنده مُلزِمةٌ بحدودٍ يسيرة، اعتمدَ في التَّدليلِ عليها بمجموعةٍ من الآيات، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [الْبَقَرَة: ٣٢]، فالله قال: «رسول الله»، ولم يقل «نبي الله»! وهكذا الطَّاعة إِنَّمَا تَجِيءُ في مقام الرِّسالة لا في النُّبوة!^(٣)

هذا القسم يَتَضَمَّنُ بدوره طاعتين مُختلفتين:

طاعة مُتَّصِلَة: «جاءت فيها طاعةُ الرِّسولِ مُندمجةً مع طاعةِ الله، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [الْبَقَرَة: ٦٩]، وبما أَنَّ الله حَيٌّ باقٍ، وقد دَمَج طاعة الرِّسول مع طاعةِ الله في طاعةٍ واحدة، ففي هذه الحالات تُصَبِّح حَصراً على الحدود، والعبادات، والأخلاق» فقط!^(٤)

و(شحرور) هنا لا يقصد بالحدود ما يَتَبَادَرُ إلى الذَّهن مِنَ الْقَصَاصِ، وَحَدِّ الرِّزَا، ونحو ذلك؛ بل هي «ذلك الخَطُّ البَيَانِي الَّذِي يَتَرَاوَحُ بَيْنَ الْجَدِّ الْأَدْنَى وَالْحَدِّ الْأَعْلَى لِلطَّاعَةِ»!

فمثلاً: الحدود عنده في لباسِ المرأة تتأرجح ما بين حدودِ الله، وحدودِ رسوله ﷺ، أي: ما بين عُرْيَها إِلَّا تُجَيِّبُها فقط!^(٥) وما بين سِتْرِ جَسَدِها ما عدا

(١) «الكتاب والقرآن» (ص/ ٥٣١).

(٢) «الكتاب والقرآن» (ص/ ٥٥٠).

(٣) «الكتاب والقرآن» (ص/ ٥٥٠).

(٤) «الكتاب والقرآن» (ص/ ٥٥٠).

(٥) وهو يفسر في كتابه (الجب): بالخرق في الجسم، كما بين الثَّنين وتحتما، وتحت الإبط، والفرج، والإيتين! فلا بأس عنده بالبروز بهذه الصُّورة أمام محارمها! وينهي بالآئمة على الفقهاء، لأنهم لم يعرفوا هذه الجيوب ومواطنها في المرأة، التي اكتشفها هو وشرحها.

الوجه والكفَّين! «فلباسُ المرأة المسلمة، هو لباسٌ حسب الأعراف، ويتراوح بين اللباس الدَّاخلي، وبين تغطيةِ الجسم ما عدا الوجه والكفَّين»^(١).

أما الطَّاعة الأخرى، فمُنْفَصلة: وهي طاعةُ الرُّسول ﷺ التي انفردت عن طاعة الله سبحانه، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا الرُّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٦].

هذه الطَّاعة -في زعيمه- غير مُلزمة الآن إذ لا تصلح بعد وفاته ﷺ، وبالتالي فهي أحكام مَرَحَلِيَّة لا علاقة لها بحدود الله، كـ «الأمور والقرارات التي مارَسها كرئيس دولة وكقاضٍ .. حيث اتَّبع الأعراف العربيَّة .. هذه الأمور تُفهم فهمًا مُعاصرًا»^(٢).

استتبع هذا القسم منه مُخالفته للمسلمين في فهمِ نصوص الشَّرْع قطعية الثبوت والدلالة، كآيات الرِّبَا والميراث، والزَّواج والطلاق .. إلخ، حتَّى أعاد تناولها بفهمٍ جديدٍ لم يُقَل به غيره.

و(شحرور) يرى أنَّ السُّنة عمومًا ليست إلَّا منهجًا مُعيَّنًا في تطبيق أُم الكتاب -ويقصد بها الأحكام والعبادات- بحسب ظروف كلِّ مكانٍ وزمانٍ، فليس هو مُتوقِّفًا على الاقتداء بالرُّسول ﷺ^(٣).

ولا شكَّ أنَّ هذا التقسيم المُبتدع منهُ للسُّنة التَّبَوُّيَّة رَنَدَقَةٌ صريحة، خالف فيه القرآن والسُّنة والإجماع جميعًا:

فأما القرآن: ففي سياقاتٍ عَديدٍ مِنْ آيِهِ يربط الله تعالى بين التَّبَوُّع ولزوم طاعتها واتباع أوامرها والاقتداء بهديِهِ، كما في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٦٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ [الاحزاب: ٤٥-٤٦].

(١) «الكتاب والقرآن» (ص/ ٥٥١، ٦٠٧).

(٢) «الكتاب والقرآن» (ص/ ٥٥٢).

(٣) «الكتاب والقرآن» (ص/ ٥٦٦).

فَجَعَلَ ﷺ بَشَارَتَهُ وَنَذَارَتَهُ بِالذِّينِ وَدَعْوَتَهُ إِلَيْهِ بِاسْمِ الثُّبُوةِ، وَمَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالذِّينِ فَهُوَ مِنَ الذِّينِ.

وَأَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهٖ بِتَشْرِيعَاتٍ عَامَّةٍ، وَاجِبٍ عَلَى الْأُمَّةِ جَمِيعًا اتِّبَاعَهَا بِاسْمِ الثُّبُوةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَنْهُنَّ مِنْ جَلْبَسِينَ﴾ [الاحزاب: ٥٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ رَزَقْنَكُمْ وَأَحْصُوا الْعِلَّةَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ عَنْهُ فِي وَجُوبِ اتِّبَاعِهِ مُطْلَقًا فِي قَوْلِهِ وَفَعْلِهِ وَتَقْرِيرِهِ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ مِنْهُ بَيْنَ مَا كَانَ مِنْ مَقَامِ نُبُوَّةٍ أَوْ رِسَالَةٍ، كَمَا فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١)، وَغَيْرِهِ كَثِيرٌ.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَإِنَّ الْمُتَقَرَّرَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعِهِمْ سَلَفًا وَخَلَفًا، وَجُوبَ طَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَاتِّبَاعِ هَدْيِهِ فِي الْجُمْلَةِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْطُرَ عَلَى بَالِ أَحَدٍ مَا وَسَّوَسَ بِهِ قَرِينٌ شَحَرُوهُ لَهُ مِنْ تَقْسِيمِهِ الْعَبَثِيِّ لِلْسُّنَّةِ، بَلْ لَزِمَ هَذَا التَّقْسِيمُ مِنْ (شَحَرُوهُ) مَسَاوَأُ النَّبِيِّ ﷺ فِي اجْتِهَادِهِ بِنَاقِي الْبَشَرِ، وَقَصْرُ مُهِمَّتِهِ عَلَى نَقْلِ الْقُرْآنِ إِلَى النَّاسِ، دُونَ صِلَاحِيَةٍ فِي بَيَانِهِ وَتَفْسِيرِهِ قَوْلًا وَعَمَلًا.

وَمَرَمَى هَذَا التَّفْرِيقِ مِنْهُ بَيْنَ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَمُحَمَّدٍ الرَّسُولِ: إِضْفَاءُ الْأَنْسَنَةِ عَلَى سُنَّتِهِ، وَإِخْلَافُهَا مِنْ صِفَةِ الْوَحْيِ، وَمِنْ ثَمَّ إِضْفَاءُ طَائِعِ التَّارِيخِيَّةِ عَلَيْهَا، حَتَّى لَا يَبْقَى لَهَا أَثَرٌ فِي الْحَيَاةِ الْعَامَّةِ لِلْمُسْلِمِينَ؛ فَمَا صَدَّرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَنْهُ، جُلُّهُ مِنْ مَقَامِ الثُّبُوةِ، فَتَخَضَّعَ لِلطَّائِعِ الرُّمَانِيِّ الْمَكَانِيِّ الضَّبِيقِ، وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِعَالَمِيَّةِ الرِّسَالَةِ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (كَ: الْإِعْتِمَادُ، بَابُ الْإِقْتِدَاءِ بِسَنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَقْم: ٧٢٨٨)، وَمُسْلِمٌ فِي (كَ: الْفَضَائِلُ، بَابُ تَوْقِيرِهِ ﷺ، وَتَرَكَ إِكْثَارَ سُؤَالِهِ عَمَّا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، أَوْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ وَمَا لَا يَقَعُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، رَقْم: ١٣٣٧).

(٢) «الْقِرَاءَةُ الْمَعَاوِرَةُ لِلْسُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِأَكْرَمَ بَلْعَمَرِي، بَحْثٌ مَنَشُورٌ بِمَجْلَةِ «الشُّهَاب» (ص/١٠١)، عِدَد ٢، لِجَمَادَى الْأُولَى ١٤٣٧هـ/مَارِس ٢٠١٦م.

وننتاجاً لهذا المقصد، نرى (شحروراً) يسارع إلى إنكار أن يكون النبي ﷺ روى عن ربه تعالى أحاديث قدسية كالتّي يجدها في «الصّحيحين»، لأجل أنّ التّنزيل عنده قادرٌ على تفصيل الأحكام، دون حاجةٍ إلى مثل هذه القدسيّات! وكذا أفرغ أحاديث السّيرة الخاصّة من فائدتها، «لأنّها ليست محلّ أسوّة لأهل الأرض في كلّ زمانٍ ومكان»^(١).

وهكذا، تستشعرُ من الرّجل أنّه ما يريد إلّا المساسَ بالمُسَلّمات ونقضَ عُرَى الأصول الثّابتة، حتّى إنّك لتحسّب أنّه عن عمدٍ يستكثرُ المخالفة في ذلك، ولقد أجصّي له «في كتابه (الكتاب والقرآن)، ما يزيدُ على ألف مَوْضِع، يُمثّل انحرافاً عن المنهج الإسلاميّ»^(٢).

وما أحسب ذلك منه إلّا لَغرضِ التّهويل والإقناع الجبريِّ بفكرته، من خلال الإثقالِ على عقلِ القارئ، واستقطابِ المُحبّطين من الرّئاسةِ الفكرية التي يعيشونها في زمنِ المُتغيّرات.

الفرع الثّاني: موقف (محمد شحرور) من أحاديث «الصّحيحين».

جرباً من (شحرور) على منوالِ تفسيمه السّالِف للسّنة وتاريخيّتها، توجّه إلى أحاديث «الصّحيحين» بفرزٍ مُحدّدٍ يدّعي فيه أنّ ما خالف منها ظاهر القرآن أو لم تقبله عقولنا مَكذوبٌ، وما كان منها مُوافقاً للقرآن فيُستبقى عليه استثناساً لا احتجاجاً!

يقول في تقرير ذلك: «علينا بعد أن تمّ توظيف الأحاديث الإخباريّة في تحديد عقيدة المؤمنين، عوضاً عن التّنزيل الحكيم، أن نقف من هذه الأحاديث موقفاً جدياً، وأن نعيد النّظر فيها، ونعرض ما تعلّق منها بالأحكام على كتاب الله، نستبعد ما يتعارض معه، ونُبقي على ما بقي للاستثناس! حيث سيتمّ

(١) «فتح أصول جديدة للفقه الإسلامي» لشحرور (ص/١٦٣-١٦٤).

(٢) «الزّعة المادية في العالم الإسلامي» لعادل التّل (ص/٣٠٥).

استبعاد كلِّ أحاديث الرُّقاق والغيبِيَّات والإخبار عن المستقبل، وفضائل الأُمَكَّة والرُّجَال»^(١).

وبما أنَّ «الصَّحِيحِينَ» قد جَمَعَا أصْنَافَ الأحاديث الَّتِي رَدَّهَا فِي تَقْسِيمِهِ النَّشَازَ لِلسُّنَّةِ، لَمْ يَجِدْ (شَحْرُورٌ) تَفْسِيرًا لِتَبَوُّثِهَا الْمَنْزِلَةَ الرَّفِيعَةَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا «عَلَى أَسَاسٍ سِيَاسِيٍّ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَسَاسٍ فِكْرِيٍّ»، اسْتَعْمِلَ الشَّيْخَانِ -أَوْ مَنْ يَصِفُهُمْ هُوَ بـ «الْهَامَانَاتِ!»- مِنْ قَبْلِ السَّاسَةِ لِتَحْوِيلِ النَّاسِ إِلَى قُطْعٍ يُرَكَّبُ عَلَيْهِ وَيُسَاقُ حَيْثُ شَاؤُوا، وَذَلِكَ لـ «عَجْزِهِمْ عَنِ الْخَوْضِ فِي التَّنْزِيلِ الْحَكِيمِ بِشَكْلِ عَمِيقٍ» كَمَا يَقَعْلُ هُوَ!

فَمَنْ يَصْدُرُ مِنْ هَذَا اللَّغْوِ، لَنْ يَتَوَرَّعَ عَنْ أَنْ يَنْفِي الْعِلْمَ وَالْإِمَامَةَ عَنِ الْبَخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ، وَقَدْ قَالَهَا فَعَلًا: «كَيْفَ أَسْمَى الْبَخَارِيَّ إِمَامًا، إِذَا كَانَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ؟! فِي بَابِ الْإِيمَانِ، نَرَى الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ هُوَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ!»^(٢).

وإِمَامَةُ الْبَخَارِيِّ ثَوَّبٌ ذُلِّيٌّ عَلَى كَتْفِ عَالٍ، لَا يَصِلُ إِلَيْهِ قِزْمٌ مِثْلَ شَحْرُورٍ -وَلَوْ طَارًا- فَيَنْزِعُهُ؛ إِنَّمَا أَرَادَ الْبَخَارِيُّ مِنْ تَصْدِيرِهِ لِבَابِ الْإِيمَانِ بِحَدِيثِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْعَمَلِيَّةِ: التَّأَكُّدَ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ دَلِيلٌ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، عَلَى مَا حَكَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ إِجْمَاعًا عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ^(٣)، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ: «كَانَ مَنْ مَضَى مِمَّنْ سَلَفَ، لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ»^(٤)؛ وَمِنْ هُنَا نَشَأُ لَهُمُ الْقَوْلُ بِزِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصِهِ^(٥).

(١) «نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلاميين» لمحمد شحرور (ص/١٦١).

(٢) من «لقاء محمد شحرور مع منتدى الشريعة» الجزء الأول، ٢٥ فبراير ٢٠١٠م، الموقع الرسمي له على شبكة الإنترنت.

(٣) «فتح الباري» لابن رجب (٥/١).

(٤) «الإبانة الكبرى» لابن بطه (٢/٨٠٧)، و«شرح اعتقاد أصول اعتقاد أهل السنة» للالكثاني (٥/٩٥٦).

(٥) «فتح الباري» لابن حجر (١/٤٦).

و(شحرور) على ما أبانه من تحريف لمعاني نصوص الوَحَّيِّين، يدَّعي بـ «إِنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ (٩٠%) مِنْ كِتَابِي الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمَ، فَإِنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ لَا يَنْقُصُ مِنْهُ شَيْءٌ»^(١).

وهذا أمارَةٌ على هُزْلِ مَعْرِفَتِهِ بِطَبِيعَةِ الصَّحِيحِينَ، فَإِنَّ كَلِمَتَهُ لَا تَصْدُرُ إِلَّا عَمَّنْ يَتَوَهَّمُ انْفِرَادَ الشَّيْخِينَ بِمَا أودعاه في كِتَابَيْهِمَا مِنْ مَرْوِيَّاتٍ، بَيْنَمَا جُلٌّ -إِنْ لَمْ يَكُنْ كُلٌّ- مَا فِيهِمَا مَوْجُودٌ مُتَّفَقًا فِي سَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ. فَالصَّحِيحُ فِي السُّؤَالِ أَنْ يُطْرَحَ هَكَذَا:

إِذَا حَذَفْنَا كُلَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الْعَقَائِدِ وَالْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ مِنَ «الصَّحِيحِينَ» وَبَاقِي كُتُبِ السُّنَنِ، هَلْ يَنْقُصُ مِنَ الدِّينِ شَيْءٌ؟
وَالْجَوَابُ: طَبَعًا يَنْقُصُ! لِأَنَّ الْمَنْقُوصَ حِينَئِذٍ شَطْرٌ كَبِيرٌ مِنَ السُّنَّةِ، وَالسُّنَّةُ -كَمَا قَرَّرْنَاهُ- أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ.

الفرع الثالث: نماذج من تمعُّل (شحرور) في إنكار أحاديث «الصَّحِيحِينَ».

يُعلن (شحرور) خُلاصة ما وَصَلَ إِلَيْهِ عَبَثُهُ فِي نَقْدِ أَخْبَارِ «الصَّحِيحِينَ» قَائِلًا: «هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ صَحِيحَةً؟ يَقُولُونَ: صَحِيحٌ مُسْلِمٌ! وَصَحِيحٌ الْبَخَارِيُّ! وَيَقُولُونَ: إِنَّهُمَا أَصْحُ الْكُتُبِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ! وَنَقُولُ نَحْنُ: هَذِهِ إِحْدَى أَكْبَرِ الْمَغَالَطَاتِ الَّتِي مَا زَالَتْ الْمَوْسِسَاتُ الدِّينِيَّةُ تُكْرَهُ النَّاسَ عَلَى التَّسْلِيمِ بِهَا، تَحْتَ طَائِلَةِ التَّكْفِيرِ وَالنَّفْيِ»^(٢).

وَلِأَجْلِ أَنْ يُبْرَهَنَ (شحرور) عَلَى صِدْقِ تَنْقِصِهِ لِهَمَا وَلِصَاحِبَيْهِمَا، يَتَمَّ قَلَمُهُ جَهَّةَ الظُّعْنِ التَّفْصِيلِيِّ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِهِمَا بِخَنْجَرِ الْهَوَى وَالْتِمَالِ الْمَقْمِيتِ، بِعِلَلٍ شَتَّى لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهَا.

(١) من «لقاء د. محمد شحرور مع منتدى الشريعة» الجزء الأول، ٢٥ فبراير ٢٠١٠م، الموقع الرسمي له على شبكة الإنترنت.

(٢) «نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي» (ص/١٦٠).

من أمثلة ذلك: طعنه في الحديث المُتَّفَق عليه من رواية أبي سعيد رضي الله عنه
قال: قال رسول الله ﷺ:

«يقول الله: يا آدم، فيقول: لبّيك وسعديك، والخير في يديك، قال: يقول: أخرج بَعَثَ النَّارَ، قال: وما بَعَثَ النَّارَ؟ قال: مِن كُلِّ أَلْفٍ تِسْعُ مِائَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتَسْعِينَ! فذاك حين يَشِيبُ الصَّغِيرُ، ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الزُّمَر: ٢١].»

فاشْتَدَّ ذلك عليهم، فقالوا: يا رسول الله، أَيْنَا ذلك الرَّجُلُ؟ قال: «أَبْشُرُوا، فَإِنَّ مِنْ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ أَلْفًا، وَمِنْكُمْ رَجُلٌ...» الحديث^(١).

فردَّ (شحرور) هذا الحديث من حيث الإجمال بأنّه من أخبار الغيب، إذ التَّيَّ ﷺ عنده لا يعلم الغيب بنص القرآن؛ وجهل المسكين أنّه - وإن نُصَّ على أنّه ﷺ لا يعلم الغيب بنفسه - فَإِنَّهُ يُوحَىٰ بِهِ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ، فَيُبَلِّغُهُ لِأُمَّتِهِ بِلِسَانِهِ، وَاللَّهُ مَيِّزُ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ سَائِرِ الْبَشَرِ بِمِثْلِ هَذَا، فقال: «عَدِلُمُ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿١١﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ [الزُّمَر: ٢٦-٢٧]، وقال في حقِّ النَّبِيِّ ﷺ بـخُصُوصِهِ: «فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ وَأَظْهَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ يَوْمَ قَالَتْ مَنْ أَبْأَنَّهُ هَذَا قَالَ تَبَيَّنَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التَّحْوِيزُ: ١٣].»

ثُمَّ رَدَّ (شحرور) هذا الحديث بثلاث دعاوي من حيث التَّفْصِيلِ^(٢):
الأولى: زعم فيها بأنَّ الحساب لم يَتِمَّ أصلاً، وكُتِبَ الأعمال لم تُوزَعْ بعدُ في المَحْشَرِ ساعة نداء الله لأدم.

قلتُ: وهذه شُبْهَةٌ مُنطَوِيَةٌ عن سوء فهمه، فَإِنَّ الحديث لا يفيد أنَّ آدم ﷺ أَمَرَ بِأَنْ يَجْزَّ كُلٌّ مِّنْ كُتِبَ عَلَيْهِ النَّارُ إِلَى النَّارِ، وَلَا أَنْ يُعْلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ

(١) أخرجه البخاري في (ك: الرقاق)، باب قوله ﷺ: ﴿يَكُنْ ذَلَّةً أُنْكَافَتْ عَنْهُ عَائِشَةُ﴾، رقم: (٦٥٣٠)، ومسلم في (ك: الإيمان)، باب قوله يقول الله لأدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين، رقم: (٣٧٩).

(٢) «نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي» (ص/١٥٧).

بمَصِيرِهِ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُعَيِّزَ هُوَ أَهْلَ النَّارِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْحَشْرِ، حَيْثُ يَجْتَمِعُ النَّاسُ وَيَخْتَلِطُونَ.

فَالْقَصْدُ «هُوَ الْإِخْبَارُ أَنَّ ذَلِكَ الْعَبْدَ مِنْ وَلَدِهِ يَصِيرُونَ إِلَى النَّارِ»^(١)، وَلِذَا جَاءَ مِنْ مُرْسَلِي الْحَسَنِ، قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ لَأَدَمَ: يَا آدَمُ! أَنْتَ الْيَوْمَ عَدَلْتُ بَيْنِي وَبَيْنَ دُرِّيَّتِكَ، فَمَنْ عِنْدَ الْمِيزَانِ، فَانْظُرْ مَا رُفِعَ إِلَيْكَ مِنْ أَعْمَالِهِمْ...»^(٢)، «وَأِنَّمَا خُصَّ بِذَلِكَ آدَمَ لِكَوْنِهِ وَالَّذِ الْجَمِيعِ، وَلِكَوْنِهِ كَانَ قَدْ عَرَفَ أَهْلَ السَّعَادَةِ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ، فَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ، وَعَنْ شِمَالِهِ أَسْوَدَةٌ... الْحَدِيثُ»^(٣).

وَقِيلَ: أَنَّ الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْثَ النَّارِ هُمَ الْكُفَّارُ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ بَعْضَ أُمَّتِهِ يَدْخُلُ النَّارَ، ثُمَّ يَخْرُجُ بِشَفَاعَتِهِ، وَشَفَاعَةُ سَائِرِ الشَّافِعِينَ^(٤)؛ وَالْكَافِرُونَ الْأَصْلِيُّونَ مَعْلُومٌ مُقَدِّمًا مَصِيرِهِمْ مِنْ أَوَّلِ الْبَعْثِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُ الثَّانِيَةِ لِنَقُضِ الْحَدِيثِ: زَعَمَ فِيهَا أَنَّهُ عَلَى فَرَضِ جَوَازِ هَذَا الْإِخْرَاجِ لِلْبَعْثِ، فَإِنَّ آدَمَ ﷺ لَيْسَ أَهْلًا لِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ، فَإِنَّهُ نِسَاءٌ ضَعِيفٌ، عَصَى أَوَامِرَ رَبِّهِ

وهذا منه سوء قاله في أبنينا النبي الكريم، يُنبئ عن خِفة تقدير قائله لمقام النبوة، فآدم ﷺ وَإِنْ زَلَّ فِي أَكْلِهِ مِنَ الشَّجَرَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ «لَتَجَنَّبَهُ رَبُّهُ فَتَبَّ عَلَى وَهْدَيْنِ» [طه: ١٢٢]، وَقَدْ قَدَّمْنَا قَرِيبًا سِرَّ اخْتِيَارِ آدَمَ ﷺ لِهَذَا الْعَمَلِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُ الثَّالِثَةِ: فِي زَعْمِهِ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ فِيهِ: «وَأَيْنَا ذَلِكَ الرَّجُلُ؟...» فِيهِ الْفَرَضُ بِأَنَّ النَّاجِي مِنَ الرِّجَالِ فَقَطًا وَاسْتَعْرَبَ (شَحَرَوْرٌ) كَيْفَ-يَجْعَلُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ كُلِّ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الرِّجَالِ؟

(١) «التوضيح» لابن الملقن (١٩/٣٤٧).

(٢) أخرجه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٦/٣٨٢).

(٣) «المفهم» للقرطبي (٣/٩٧).

(٤) «الكوثر الجاري» للكوثراني (٦/٢٤٩).

وهذا مُنتهى الثُّبْنِ في الرَّأْيِ والرَّكَائِةِ في الفهم! فَإِنَّ الْمُتَقَرَّرَ عُرْفًا لَعُوبًا سائرًا على ألسنة العرب، وأصلًا في عبارة الشَّرْع: أَنَّ لَفْظَ (الرَّجَال) في الخطاب، داخلٌ فيه جنسُ النِّسَاءِ بالتَّبَعِ، وهذا في آيَاتٍ كثيرةٍ من القرآن، يُطلق لفظُ الرَّجَالِ، ويُقصد به النِّسَاءُ أيضًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الاحزاب: ٢٣].

فمراد العبارة في الحديث: الواحد منهم مُطلقًا، بدليل الرواية الأخرى للحديث: «... قالوا: يا رسول الله، وأينا ذلك الواحد؟»^(١)، أي: وأينا من أُمَّة محمد ﷺ ذلك النَّاجِي المفلح من بين سائر بني آدم.

فإذا عَرِيَ عقلُ (شحرور) عن تفهّم العربيِّ البَيِّن، فأنا له التَّعَرُّضُ لِمَا دَقَّ فهمُه من الأحاديث التي اعتاصَ عن فهمها بالإبطال؟! لكنّه مع ذلك، أبى إلّا العُدوانَ بعدُ على: المِثَالِ الثَّانِي:

وهو ما أخرجه الشَّيْخَانِ من حديث عمران بن حُصَيْنٍ وابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «... وَاظْلَعْتُ فِي النَّارِ، فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»^(٢)، حيث سَفَّهَ عقلَ مَنْ وَضَعَ هذا الحديثَ بزعمه، بدعوى أَنَّ مُقْتَضَاهُ مع الحديثِ السَّابِقِ: أَنَّ النِّسَاءَ يُعْمَلْنَ ثُلْثِي أَهْلِ النَّارِ، وَالثُّلُثُ الْبَاقِي رِجَالٌ، أي أَنَّ مع كُلِّ رَجُلٍ يَدْخُلُ النَّارَ امرأتين!^(٣)

ولست أدري لساعتي هذه كيف بَلَغَ (شحرور) هذا الاكتشافَ الَّذِي لم ينطق به الحديث، ولا هو مفهومٌ منه، ولا حَظَرَ على قلبِ بشرٍ؟! ولكن ما يُريد إلّا نَبَرَ الحديثَ بعلّةٍ [جحافه في حقِّ النِّسَاءِ]

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: قصة يأجوج ومأجوج، رقم: ٣٣٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم: ٣٢٤١)، ومسلم في (ك: الرقاق، باب: أكثر أهل الجنة الفقراء، وأكثر أهل النار النساء، وبينان الفتنة بالنساء، رقم: ٢٧٣٧).

(٣) فنحو أصول جديدة للفقهاء الإسلاميين (ص/١٥٨).

فمثلُ هذه التّماذج من التّحامل الفكريّ من (شحورٍ) على هذه الصّحاح، بلّي أعناق النّصوص الشرعيّة لخدمةٍ توجّهه في ردم السّنة، خصلةٌ مُشاعةٌ في كُتبه، يشهد عليها صاحبه (نصر أبو زيد) بقوله: «إنّ قراءته -يعني شحورًا- من خلال موقفٍ إيديولوجيّ مُسبق، وإنّه يقوم بالوثب على كلّ مستويات السّياق السّابقة، وتجاهلها تجاهلاً شبه تامّ . . . إنّها نموذجٌ فذٌ للقراءة الإيديولوجيّة المغرضة، إنّها قراءة تلوينيّة»^(١).

(١) «النص والسلطة والحقيقة» لنصر أبو زيد (ص/١١٥).

المطلب الثاني ذكرياً أوزون وكتابه «جناية البخاري؛ إنقاذ الدين من إمام المحدثين»

أخذ هذا العلماني السوري -مهندس الخرسانة المسلحة!- العهد على نفسه إسقاط مُسَلِّماتِ الإسلام في أصوله، لم يدع الرجل ركنًا في الدين إلّا لَعَنًا فيه ببلادة فهم وسوء أدب!

اسمعه -مثلاً- كيف يصفُ أجلَّ حركات الصلاة بقوله: «إنَّ مظهرَي الرُّكُوع والسُّجود غير مرغوب فيهما إذا ما عُرضَا على المظهر والدُّوق العام في الأماكن العامة! .. المشهد مرفوض حسب الدُّوق العام السُّليم، فلا الرُّكُوع أو السُّجود للأخريين يصحُّ، ولا رؤية مؤخِّرة الإنسان تُسرُّا»^(١).

ثمَّ يتساءل بعدُ مستنكرًا: «هل للإله مشاعر كالإنسان، يفرح إذا تذللَّ له الآخرون وركعوا وسجدوا له ليرضى عليهم؟»^(٢).

أمَّا رمضان؛ فيُلحُّ (أوزون) على أنَّ صيامه غير واجب! فهو لا يصومه في بلد إقامته إيرلندا! بل الأمر عنده -على حدِّ قوله- أنَّ «مَن يرَ في الصَّيام ما يريح نفسه، ويهدِّبها ويقربُّها إلى خالقه، فليَصُمْ إن شاء يومًا أو يومين أو ثلاثة

(١) «الأركان في الميزان: الصلاة عسكرة الرحمن» لذكريا أوزون (ص/١٥٢).

(٢) «الأركان في الميزان: الصلاة عسكرة الرحمن» لذكريا أوزون (ص/١٥٤).

أو شهراً .. ومن لا يجد في الصَّيام ما ذكرناه سابقاً، فليبتعد عنه وهو مطمئنُ
النفس! ولْيُطعم مسكيناً إن استطاع ذلك، أو لِيُقِم بعمل آخر يمكنه أن يجلب له ما
يُشعره بالاطمئنان»^(١).

ولا غرؤ عندي في أن يقول مثل هذه الموبقات مَنْ يُنكر سورة الفاتحة أن
تكون من القرآن! بدعواه أنَّ الدَّعوات المذكورات فيها لا يُعقل أن تكون من
الرَّب! إن هو إلَّا قول البَشرا! وأكثر الصَّحابة إِنَّمَا تَوَهَّمُوا بسماعها من النَّبي ﷺ
أَنها قرآن ووحى من السَّماء، وليس الأمر كذلك!^(٢)

و(أوزون) في كلِّ ذلك وزيادة، يحاول عن عبثٍ إظهار نفسه في مُقدماتٍ
مؤلفاته بزيِّ الغيور على الدِّين، الذَّاب عن حياضِ الثَّرات؛ فإذا شارَف القارئ
على بلوغ خواتيم مُقدِّماته، انكشفت له المستور من عورته الفكرية المُناكفة
لِلشَّريعة^(٣)، وبانت له حقيقة هذا المُبشِّر المهووسٍ بالحضارة الغربيَّة،
بل وبديانيتها التَّصرائية! فهم مَنْ يستحقُّ عنده «وبجدارة المكانة والسيطرة التي
وَصَلوا إليها، لأنَّهم عَرَفوا الله حقًّا! وجعلوا مِنْ دينهم خيرَ دِياناتِ القرنِ الواحدِ
والعشرين في محبة الله ومحبة الإنسان»^(٤).

الفرع الأوَّل: موقف (أوزون) من السُّنة النَّبوية.

أمَّا موقف (أوزون) من السُّنة، فشبيهٌ بموقف سَلَفه (شحرور) في تقسيمه
لها، فهو ينفي أن تكون السُّنة وحياً معصوماً في أصلها، بل بشريَّة نابعة عن
اجتهادٍ خالص^(٥)، فحتَّى لو صَحَّ عنده جدلاً هو في صحَّة حديث من قول
النَّبي ﷺ، فإنَّه غير لازم أن يأخذ به ويعتقد بما فيه، لتفريقه المُبتدع بين مقامين:

(١) «الأركان في الميزان: الصوم» لذكريا أوزون (ص/١٠١).

(٢) «الأركان في الميزان: الصلاة عسكرة الرحمن» لذكريا أوزون (ص/١٥٥).

(٣) صرَّح بأنَّ تبَيُّ العلمانيَّة هو الحل لأزمات العرب في كتابه «الإسلام هل هو الحل؟».

(٤) «لقد المسلمون إذ قالوا» لذكريا أوزون (ص/٢٠٧، ٢٠٩).

(٥) «جناية البخاري» (ص/١٤).

مَقَامُ الرُّسُولِ: وهي الصِّفَةُ الَّتِي بِهَا كُتِّفَ بِالتَّشْرِيعَاتِ الْفَرَائِئَةُ، فَهَذِهِ الَّتِي يُعَصِّمُ فِيهَا فَقَطْ.

وَبَيْنَ مَقَامِ النَّبَوِّ: الَّذِي يَقُومُ فِيهِ مُحَمَّدٌ النَّبِيُّ ﷺ «بِالاجْتِهَادِ وَالْعَمَلِ، حَسَبَ الْمُعْطِيَّاتِ، وَالْإِمْكَانِيَّاتِ، وَالْأَرْضِيَّةِ الْمَعْرِفِيَّةِ السَّائِدَةِ... وَبِنَاءٍ عَلَى مَا سَبَقَ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ (النَّبَوِّيَّ) لَيْسَ مُقَدَّسًا»، وَلَا مَأْمُورًا بِاتِّبَاعِهِ^(١) فَلَاحِظْ بَعْدَ أَنْ يُرَى فِي كِتَابِهِ هَذَا يُنْكَرُ أُمُورًا قَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهَا السَّلَفُ وَالْخَلَفُ، كَمَشْرُوعِيَّةِ الْجِهَادِ الظَّلْبِيِّ بِشَرْطِهِ، وَاخْتِصَاصِ الْمُوحِدِينَ بِالْجَنَّةِ دُونَ أَهْلِ الْعِلَالِ الشَّرَكِيَّةِ الْآخَرَى^(٢).

الفرع الثاني: موقف (ذكرى أوزون) من «صحيح البخاري».

لَقَدْ أَهْرَزَ (أوزون) إِجْرَامَهُ فِي حَقِّ تَرَاثِ الْعُلَمَاءِ فِي ثَلَاثِ (جَنَائِيَّاتٍ)، تَرَكَّزَتْ فِي الْأَصُولِ الَّتِي تَقُومُ عَلَيْهَا الشَّرِيعَةُ، أَوَّلَاهَا كِتَابُهُ «جَنَايَةُ سَيِّئِيهِ: الرَّفْضُ الثَّامِ لِمَا فِي النَّحْوِ مِنْ أَوْهَامٍ»، ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِ«جَنَايَةِ الشَّافِعِيِّ: تَخْلِيصِ الْأُمَّةِ مِنْ فَهْمِ الْأَثْمَةِ!»

أَمَّا ثَالِثَةُ الْأَثَامِ، فَكِتَابُهُ الْمَقْصُودُ بِالتَّعْرِيفِ هُنَا:

«جَنَايَةُ الْبُخَارِيِّ: إِنْقَاذُ الدِّينِ مِنْ إِمَامِ الْمُحَدَّثِينَ»؛ عَرَضَ فِيهِ إِلَى مَائَةِ حَدِيثٍ وَحَدِيثَيْنِ مِنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» فِي فُصُولٍ ثَمَانِيَّةٍ، جَعَلَ زَيْدَةً كِتَابَهُ وَمَتَّهَجَهُ فِي فَصْلِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ ادَّعَى فِي كُلِّ فَصْلٍ مِنْ تِلْكَ الْفُصُولِ ظُهُورَ التَّنَاقُضِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنَ الثَّوَابِتِ الشَّرْعِيَّةِ، كَالْقُرْآنِ، وَمَنْزِلَةِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ دَعَا -تَنْزِيهَا- لِمُصَدِّقَتِهِ الْبُخَارِيِّ زَعَمَ- إِلَى طَرَحِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ مِنْ «صَحِيحِهِ الْجَامِعِ» كُلِّهَا، وَالتَّصَرُّفِ فِي مَتُونِهَا، حَتَّى يَبْرُزَ لِلْأُمَّةِ بِصُورَةٍ جَدِيدَةٍ، وَلَوْ عَلَى غَيْرِ مَا أَرَادَهُ مُصَنِّفُهُ.

(١) «جَنَايَةُ الْبُخَارِيِّ» (ص/١٨)

(٢) انْظُرْ «جَنَايَةُ الْبُخَارِيِّ» (ص/٦٣، ٩١).

فلأجل تحقيق هذه الغاية الحرام، سَوَّغَ (أوزون) عبثه في أحاديث البخاري، من غير أن يُبين عن منهج واضح ولا أصول نقدية جليّة يرجع إليها؛ ما هو إلاّ التّشغيب بشبهات محدّثة على متون الكتاب، نأتي على كشفها عند دفع المعارضات عن الأحاديث المدروسة في القسم الثاني من هذا البحث إن شاء الله.

والمؤلف سار في كتابه على ما جرّت عليه عادة أعداء حملة السنن من الإمعان في الطعن بخيار الصحابة من مكثري الرواية، كعائشة، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس رضي الله عنه؛^(١) كلّ كلامه فيهم منسوخ من كتاب «أضواء على السنة المحمّدية»، لم يكلف نفسه الرّجوع إلى جواب أهل السنة عن عوار هذا الكتاب؛ فلا كان السّباعي ردّ عليه، ولا أنّ المُعلّمي نكّل به! إذن لعلّه نجى من الوقوع في بعض تلك الطّوام التي أوقع فيها نفسه تبعاً لـ (أبو ريّة).

ثمّ زاد على كتابه شتاراً حين حشاه بخطايا (عبد الجواد ياسين) في كتابه «السّيطرة في الإسلام»، فقد أخلص في تقليد هفواته في السنة النبويّة حدّو القُدّة بالقُدّة.

والرّجل فوق هذا كلّهُ مُغرَمٌ بالسّرقات العلميّة في كتابه، ينقل طعون غيره بحروفها في أخبار «الصّحّاحين» دون إحالة، تشبّع بما لم يُعطه من القبائح، كالَّذي فعله من انتحال كلام ساقط لـ (نيازى عزّ الدّين) في رجم الرّائي المُحصّن^(٢).

ناهيك عن تدليسه في نسبة الأقوال إلى غير قائليها، إمعاناً منه في التّدليس وتزوير التّاريخ؛ من ذلك نسبته إلى الأديب الرّافعي في كتابه «تاريخ آداب العربيّة» القول: بأنّ أبا هريرة رضي الله عنه كان أوّل راوية اتّهم في الإسلام! من غير أن يذكّر (أوزون) موضع هذا النّقل من كتاب الرّافعي^(٣).

(١) انظر «جناية البخاري» (ص/١٩).

(٢) قارن بين ما في «جناية البخاري» (ص/٤٥) و«دين السّلفان» لنيازي (ص/٩٤٨).

(٣) «جناية البخاري» (ص/٢٠) في الهامش التاسع.

وقد أشبه أوزون في فعله هذه فعل إمامه أبو ريّة حين نسب هنا القول للإمام ابن قتيبة، رغم أن =

وحين تبيّنت ذلك في كتاب الرافعي، وجدته خالياً من هذا السقط من الكلام، بل على خلافه ذلك، وجدته مُفعماً بدفاع الرافعي عن أبي هريرة رضي الله عنه وتبجيله إياه، غاية ما فيه ذكره لبعض أفراد من الصحابة أنكروا إكثار أبي هريرة من الرواية^(١).

وأصل داء (أوزون) في هذا النقل الكاذب، مُستلٌّ من كتاب (صالح أبو بكر)^(٢)، فهو الذي نسب إلى الرافعي هذه الفرية، استتبعه غلط حمود التّوحيدي في ردّه على صالح حين انساق وراء كذبيته في الافتراء على الرافعي، فوقع هو بدوره في هذا الأديب وتعجل في نعته بأنه «من شرار العصرين، ومن أعمى الله قلوبهم»^(٣)!

وأفّ الحماس العجلة!

= ابن قتيبة إنَّما نسب للأنظام المعتزلي، ثم نقضه وكشف بطلان هذه التهمة، انظر «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/ ١٦٤).

(١) «تاريخ آداب العربية» للرافعي (١/ ٢١٦).

(٢) في كتابه «الأضواء القرآنية» (ص/ ٥٩-٦٠).

(٣) «الرد القويم» للتوحيدي (١/ ٢٨٢).

المطلب الثالث

جمال البنا (ت ١٤٣٤هـ)^(١)

وكتابه «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي ■ تلزم»

يحتار القارئ لكُتبِ (البنا) في تصنيفه تصنيفاً فكرياً مُحَدَّدَ المَعَالِمِ، بين كونه عقلياً ذا أصولٍ إسلاميةٍ، أو خدائياً مُوَالِياً لافكار الأنسنة، بل قُرْآنِيّاً مُنْكَرًا لحجَّةِ الأحاديث النبوية.

فهو القائل في حقِّها: «إنَّ السُّنةَ بما دخلها من الوضع، وبما أدرجه رِوَاةُ السُّنةِ الموثَّقون من كلامهم في متن الحديث، وما لحقَّ الحديث من شذوذ واضطرابٍ وروايةٍ بالمعنى وغير ذلك، جعل السُّنةَ كُلَّها في موضع الشكِّ والريبة فيها! وفي مُدُوناتها الصَّحيحة، بحيث لم تُعدْ محلًّا للثقة والاعتماد»^(٢).

ويقول: «لو قال أحدٌ أنَّ هذه الأحاديث لا يُعَدُّ بها أصلاً لَمَا كان مُتَعَسِّفًا»^(٣)!

(١) جمال بن أحمد البنا: مُفَكِّرٌ مصري ذو جذور إسلامية، جامد لينحوي بالدين إلى الليبرالية الغربية، وهو الشقيق الأصغر لحسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، صدر أوَّل كتاب له بعنوان «ثلاث عقبات في طريق المجد» سنة ١٩٤٥م، وبعده «روح الإسلام»، ثُمَّ تَوَالَتْ مُؤَلَّفَاتُهُ الَّتِي شَذَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِهَا وَفَتَاوِيهِ عَنْ إِجْمَاعَاتِ أَهْلِ السُّنةِ، ككتاب «السنة ودورها في الفقه الجديد».

(٢) «السُّنة ودورها في الفقه الجديد» لجمال البنا (ص/٧٣).

(٣) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/٧).

و(البنّا) وإن كان مُخالفاً للقرآنيّين في أصل موقفهم الرافض للسنة جملة -
 إلاّ أنّه يجانسهم في نتائج تفريراته، ولوازمها من حيث الواقع العمليّ، بل ترى
 اتساقاً كبيراً لرؤيته الفكرية المتعلقة بأفراد الأدلة الشرعية النقلية، وبين ما يراه
 الحداثيون في تاريخيتها وإعادة تشكيلها بما يأتلف والحضارة الغربية الحديثة.
 ترى شاهد هذا في تأكيده على «أنّ الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين
 والصّحابة أرادوا عدم تأييد ما جاءت به السنن من أحكام»^(١).

فهو على هذا لا يعدّ السنة النبوية مكيّنة في التشريع الإسلاميّ، بل يأتي في
 مقدّمة ذلك العقل! ثمّ مقاصد القرآن وقيّمه ثانياً، ثمّ السنة بعدهما^(٢).

وقد بلغ الحال بـ (البنّا) في تحريف الشريعة دركة ليس وراءها مُطلّع لناظر،
 ولا تحتها مهوى لخشة، فقد كان ينكر فرض الحجاب على النساء، وحّد الرّدة
 عن الإسلام، بل كان يُبيح التدخين للصّائم في رمضان! إلى غير ذلك من بواقفه
 التي كثرت، ولواذعه التي اشتدّت في حقّ السنة، حتّى صُدّرت جهالاته عبر منابر
 الإعلام العلمانيّ بلا رقيب.

لقد ركب (البنّا) الممعة في أمر عسير، تظاهر فيه ببراءة قصده من شُبّه
 الأحاديث ورواياتها، ولعلّه كان مُستشعراً في قرارة نفسه لهول ما كان يُقدّم عليه
 من اقتحام سباج الشريعة بغير إذن؛ تلمّس شيئاً من هذا الشعور في تقديمه لعدوانه
 على أحكام السنة في كتابه «السنة ودورها في الفقه الجديد» بقوله: «يكاد فوادي
 يطير فرحاً بما أبوح به، لكنّي مضطّرّ إلى البوح نصّحاً، مُتمنياً - بكلّ الصّدق
 والإخلاص- أن أكون مُخطئاً، فمَن كان ذا طِبّ، ويرانني عليلاً، فدونه
 فليطبّني...»^(٣).

(١) «السنة ودورها في الفقه الجديد» (ص/٢٠٢، ٢٥٢).

(٢) انظر كتابه «السنة ودورها في الفقه الجديد» (ص/١٥٥، ١٧٤).

(٣) «السنة ودورها في الفقه الجديد» لجمال البنا (ص/٦٢).

الفرع الأول: عدم اعتبار (البنا) للسنة القولية، أصل في نظريته النقدية لأحاديث السنة.

أول ما ينبغي معرفته من موقف (جمال البنا) من السنة، أنه لا يعتبر منها إلا العملية دون القولية، فالحجة عنده محصورة في أفعاله ﷺ وسيبرته العملية المتناقلة^(١)، وذلك أنه يفهم من معناها اللغوي «الدأب، والمنهج، والطريقة، أي أنها عمل الرسول، وليس قوله»^(٢).

فهو لأجل ذلك يخرج القولية والتقريرية من مسمى «السنة» المأمور باتباعها، ويجعل أكثر المنقول في هذين النوعين مختلفاً أو مشكوكاً في صحته، سعى هو إلى البرهنة إلى ذلك ببيان ما يراه زيف متون كثير من الصحاح عند أهل السنة.

وذاك الموقف منه أصل عند الحدائثيين يُدندنون عليه كثيراً، لأجله نرى بعضهم يمهّد بين يدي طعنه في أحاديث الصحيحين بنقي الوحي عن هذه السنن القولية^(٣)

وأصل تأثر (البنا) بهذا الأصلي البدعي كتابات (محمد رشيد رضا)، مُقدّم أرباب هذا المسلك في تشطير السنة، وذلك في ما قرأه له من مقالات قديمة مبثوثة في أوليات مجلته «المنار»^(٤)؛ وقد تبثى هذا الرأي عنه فثام من ذوي النزعة العقلية بعده، قلّة منهم مُشتغل بالعلوم الشرعية، كحالي (محمود أبو رية)^(٥)، و(محمود شلتوت).

عقد هذا باباً كاملاً في كتابه «الإسلام عقيدة وشريعة» في نُصرة هذا المسلك، بل أضاف من القيود على معنى السنة ما تجاوز به شرط (رشيد رضا)،

(١) «السنة ودورها في الفقه الجديد» لجمال البنا (ص/١١).

(٢) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/٧).

(٣) كما فعل زكريا أوزون في «جناية البخاري» (ص/١٤).

(٤) مقالاته هذه في «مجلة المنار» (١٠/٨٤٩).

(٥) «أضواء على السنة المحمدية» لمحمد أبو رية (ص/٣٧٩-٣٨٠).

كان تتَّصف بالتَّواتر العمليّ والأطراد المعروف عند الجأفة^(١) ووافقه على اشتراطه هذا (سليمان التَّدوي)^(٢)، مُتوسِّعاً فيما يَراه صالحاً للتَّمثيل لها^(٣).

فأيُّ غرابة بعدُ في أن تتَّواطأ كلمات الحداثيين على تَبني هذا القول والتَّطليل له^(٤)؟ وبِه يخلو لهم الجَوُّ في مَقام التَّشريعَات لإسقاط شَطْرٍ كبيرٍ من أُنْقَالِ السَّنة عن ظُهورهم، بل هي السَّبب عندهم «في تحنيط الإسلام، وأنَّ النَّبي ﷺ وصحباه لم يعرفوا السَّنة بهذا الشَّكل»^(٥).

الفرع الثَّاني: نقض مسلِك (البنا) في اعتبار السَّنة العمليَّة دون القولية.

ويَتبيَّن وجه بطلان تقسيم (البنا) للسَّنة من حيث الحجِّيَّة من عدَّة وجوه:
الأوَّل: أنَّ هذا التَّقسيم بهذا الاعتبار لم يُقَلَّ به أَحَدٌ من سَلَفِ الأُمَّة أو مُتأخِّريها، قد أصابَ المعلِّمي في نَعْتِه لهذا القول بأنَّه «اصطلاحٌ مُحدث، لا يَخفى بُطلانه»^(٦).

الثَّاني: نفي هؤلاء لحجِّيَّة السَّنة القولية نتيجة لمَقْدَمة لغويَّة خاطئة، حيث إنَّ دَلالة السَّنة في لُغة العربِ أَوْسَعُ من مُجرَّد قصْرِها على السَّيرة العمليَّة، فإنَّها في وَضعهم الأوَّل دالَّةٌ على معاني أُخرى، منها: السَّيرة والطَّريقة^(٧)، والإمام المُتَّبِع^(٨)، ولا شَكَّ أنَّ هذه المعاني شاملةٌ في مَدلولاتها اللُّغوية للأقوال والأفعال.

(١) «الإسلام عقيدة وشريعة» لمحمود شلتوت (ص/ ٤٨٠-٤٩١).

(٢) نسبة إلى دار التَّدوة بالهند، صاحب الطَّلَاع على الحديث والتَّاريخ، له تصانيف باللُّغة العربية والأردية، عُيِّن رئيساً لجمعية علماء الإسلام بكَراتشي، توفي سنة (١٩٥٣م)، انظر «الأعلام» للزركلي (١٣٧/٣).

(٣) انظر مقالهُ المُترجم: (تحقيق معنى السَّنة وبيان الحاجة إليها)، المنشور في «مجلة المنارة» (٦٧٣/٣٠).

(٤) انظر نماذج من نصوصهم في تبني هذا المسلك في «الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام» لمحمد عبد الرزاق أسود (ص/ ٥٩٠-٥٩١).

(٥) «الكتاب والقرآن» لمحمد شعور (ص/ ٥٤٦).

(٦) «الأنوار الكاشفة» (ص/ ٥٨).

(٧) انظر «لسان العرب» (٢٢٦/١٣) مادة: س ن ن.

(٨) «جامع البيان» للطبري (٦/ ٧٢).

بل نزيد أن نقرر هنا: أنَّ الأتباع كما يكون في العمل والطريقة، فهو كائنٌ في الأمر والنهي من باب أولى.

فإذا كانت السنة هي الخطة والطريقة، فلا شك أنَّ الخطة يكون أصلها القول، والطريقُ والطريقة والسبيل معناها واحد، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾ [يُونُس: ١٠٨]، والدعاء قول، وقد سَمَّاهُ سبيلًا^(١).

الثالث: أنَّ أقواله ﷺ أدلُّ على الحكم الشرعي من أفعاله، على ما قرَّره جمهور الأصوليين^(٢)، فأفعاله الجبلية لا قُدوة فيها، ولا تدلُّ على أكثر من الإباحة، وكذا ما اختصَّ به من الأفعال؛ وهذا لا يُتأتَّى في أقواله، فعليه قدِّموا قوله ﷺ على فعله عند التعارض^(٣).

الرابع: القول بهذا التقسيم المحدث للسنة يقتضي ردَّ آلاف الأحاديث التي نقلها الصحابة والتابعون رضي الله عنهم، وأئمة الدين عنه ﷺ في جميع الأبواب الشرعية^(٤)، ممَّا يقتضي ردَّ أكثر السنن الفعلية نفسها! «بل لا يبعد إذا قلنا كلها، لأنَّه ما من فعلٍ نقل إلينا من تلك، إلَّا وقد اختلف في هيأته وأحكامه المقومة لحقيقته، والمسلمون الناقلون لتلك الأعمال، إنَّما كان مُستند اختلافهم في ذلك: إمَّا السنن القولية، وإمَّا اجتهاد من يتأتَّى له الاجتهاد منهم، فإذا لم يجب أن تكون سنن الرسول ﷺ القولية من الدين، فلأن لا تكون مجهودات غيره من الدين أولى وأحرى!»^(٥).

(١) «مجلة المنار» (١٢/٥٢١)، وانظر «موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية» (١/٢٨)، وموقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي» (ص/٦٨-٧٠). فقد نقل فيه مؤلفه سبعة عشر قولاً من أقوال أهل العلم المتقدمين تدلُّ على إطلاق السنة على أقواله وأفعاله وتقريراته.

(٢) «أفعال الرسول ﷺ ودلالها على الأحكام الشرعية» لمحمد سليمان الأشقر (١/٥٥-٥٧).

(٣) «شرح الكوكب المنير» لابن النجار (٤/٦٥٦).

(٤) «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين» لمحمد أبو شهبة (ص/٢٧٦).

(٥) من ردَّ الشيخ صالح اليافعي على توفيق صندقي، انظر «مجلة المنار» (١١/١٤١).

فلأجل ذلك نقول: أنَّ السُّنة القوليَّة لو لم تُكن حُجَّةً في دينِ الله تعالى،
لَمَا بذل العلماء المُستأمنون على الشَّرْع جهودَهم وأوقَاتهم في تدوينها، بل ولا
أذن النَّبي ﷺ بذلك لبعض أصحابه أصلاً! ولَكَانَ أَوَّل مَنْ يُنبِّه أُمَّتَهُ على خطورة
ذلك كي يحذروه^(١).

**الفرع الثالث: كتاب «تجريد البخاريّ ومسلم» التَّطبيق العملي لقناعات
(البنا) تُجاه مُدوِّنات الحديث.**

إذا مَحَصْنَا النَّظَرَ في طَبِيعَةِ المؤلَّفات الَّتِي خَصَّصَهَا (البنا) لمَوْضوعِ السُّنة
ومُدوِّناتها، أَخَصَّصَ مِنْهَا كِتَابَهُ «السُّنة ودورها في الفقه الجديد»، وَكِتَابَهُ الْآخَرَ
«الأصْلان العظيمان: الكتاب والسُّنة»، سَنَجِدُ كِتَابَهُ الْمَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا «تجريد
البخاريّ ومسلم من الأحاديث الَّتِي لَا تَلْزَمُ» هُوَ الْمِيدَانُ التَّطْبِيقِيّ لِمَا أَسْلَفَ
تَنْظِيرُهُ وَتَأْصِيلُهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ؛ غَرَضُهُ مِنْهُ «أَنْ يُنْقَلَ الْقَارِئُ مِنْ عَالَمِ الْبُخَارِيِّ
الْمُقَدَّسِ، كَأَصْدَقِ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، إِلَى تَجْرِيدِهِ مِنْ مَثَابِ
الْأَحَادِيثِ .. فَالْكِتَابُ جَدِيدٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَادِقًا لِلْكَثِيرِ!» كَمَا يَقُولُ^(٢).

وهو حقًّا صَادِقٌ لِدَوِيِّ الْفِطْرِ السَّالِمَةِ، وَالْعُقُولِ الْمُسْتَقِيمَةِ، كَيْفَ وَقَدْ اسْتَهْلَهُ
بِقَارَعَتَيْنِ: بِكَذِبَةٍ حَمَقَاءَ، وَسَرَقَةٍ خِرْقَاءَ.

فَأَمَّا الْحَمَقَاءُ: فَعَزَّوهُ أَوَّلَ كِتَابِهِ إِلَى الْبُخَارِيِّ إِخْرَاجَ حَدِيثِ «الْغُرَانِيقِ!» وَأَنَّهُ
ضَمَّنَ جَمْلَةً أُخْرَى مِنْ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَسَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّ وَجُودَهُ فِي
«الصَّحِيحِ» مِمَّا دَعَاهُ إِلَى تَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ، تَبَرُّةً لِعَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا زَعَمَ^(٣).
وَالْبُخَارِيُّ بَرِيءٌ مِنْ تَصْحِيحِ هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ، وَ«صَحِيحُهُ» خَالٍ مِنْ هَذِهِ
الْفَرِيَةِ.

(١) انظر «تدوين السنة النبوية، نشأته وتطوره» لـد. محمد مطر الزهراني (ص/٧٤).

(٢) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم» (ص/١٥).

(٣) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم» (ص/٥-٤).

وأما سرقة الخرقاء: والتي لم يُحسِن هو سَترَها، فتلِكَ في مُقدِّماتِهِ النَّاصِلِيَّةِ الأَرَبِيعَ لمَوْضُوعِ كِتَابِهِ، وَالتِّي ادَّعَى أَنَّهَا مِن وَحْيِ اجْتِهَادِهِ، لَا تَعْدُو فِي وَاقِعِ الأَمْرِ أَنْ تَكُونَ نَسْخًا لِمَا قَدَّمَ بِهِ (إِسْمَاعِيلُ الكُرْدِيُّ) كِتَابَهُ «نَحْوُ تَفْعِيلِ نَقْدِ مَتَنِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ»! مَعَ بَعْضِ اخْتِصَارٍ^(١).

فَالرَّجُلُ مُكَثِّرٌ مِّنِ اسْتِنْسَاخِ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ وَتَقْلِيدِ صَاحِبِهِ فِيهِ حَذْوِ الْحَرْفِ بِالْحَرْفِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ إِلَيْهِ! وَمَنْ قَابَلَ بَيْنَ مُقَدِّمَتِي الْكِتَابَيْنِ تَبَيَّنَ لَهُ أَوْسَعُ مِمَّا أَعْنِيهِ.

وَبَعْدَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ الْمَنْهَوِيَّاتِ مِنْ كِتَابِ (الْكُرْدِيِّ)، فَسَرَعَ (البُنَّا) فِي مَقْصُودِ كِتَابِهِ بِسَرْدٍ مَا يَعْتَقِدُهُ مُنْكَرًا مِنْ مَتُونِ «الصَّحَّاحِينَ»، حَيْثُ بَلَغَتْ عَدَّتُهَا عِنْدَهُ سِتْمَائَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَخَمْسِينَ (٦٥٣) حَدِيثًا! مُرْتَبًا لَهَا تَحْتَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ بَابًا، مُعَنِّيًا لَهَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْعَامِّ الَّذِي لِأَجْلِهِ جُرِّدَتْ مِنْ لَبُوسِ الشُّبُوهِ.

فَكَانَ أَوَّلُ هَذِهِ الْأَوَابِ: «أَحَادِيثُ الْغَيْبِ»، ثُمَّ «الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ»^(٢)، وَ«أَحَادِيثُ تَمَسُّ ذَاتَ اللَّهِ تَعَالَى»^(٣)، وَ«أَحَادِيثُ تَفْسُرُ الْقُرْآنَ»^(٤)، وَأَخْرَى «تَحْدُدُ أَسْبَابَ نَزُولِهَا»^(٥)، وَ«أَحَادِيثُ فِي نَسْخِ الْقُرْآنِ»، وَ«أَحَادِيثُ تَتَضَمَّنُ أَحْكَامًا

(١) وَهُوَ يَكْثُرُ الثَّقُلُ عَنْ كِتَابِهِ حَذْوُ الْحَرْفِ بِالْحَرْفِ دُونَ عَزْوٍ، بَلْ تَرَاهُ يَسْتَنْسِخُ نَفْسَ الثَّقُولِ عَلَى نَفْسٍ تَرْتِيبِ الْكُرْدِيِّ فِي مُقَدِّمَتِهِ! وَمَنْ قَابَلَ بَيْنَ مُقَدِّمَتِي الْكِتَابَيْنِ تَبَيَّنَ لَهُ أَوْسَعُ مِمَّا أَعْنِيهِ.

(٢) قَدْ أُورِدَ تَحْتَ هَذَا الْبَابِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِهِ بِمَنْ هُمْ بَنُو إِسْرَائِيلَ، مِنْهَا نَسَبَتُهُ (ص/١٧٧) إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّمَا هُوَ أَصْلُهُمْ وَلَيْسَ مِنْهُمْ، ثُمَّ ذَكَرَهُ (ص/١٩١) لِحَدِيثِ مَجِيءِ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِينَ ذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ زَنَا بِأَمْرَةٍ... إلخ، وَهَذِهِ وَاقِعَةٌ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَا مِنْ أَقْوَالِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الشَّافِقِينَ.

(٣) قَصِدَ بِهِ إِسْقَاطُ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ بِدَعْوَى التَّجْسِيمِ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي سَعَى فِي تَأْوِيلِ مِثْلَاتِهَا مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ فِي الْقُرْآنِ وَحَمْلُهَا عَلَى الْمَجَازِ، انْظُرْ مِثَالُ هَذَا فِي كِتَابِهِ (ص/١٩٤).

(٤) حَيْثُ يَرَى (ص/١٩٨) أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ، وَأَنَّهُ يَفْسُرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، لَكِنَّهُ نَقَضَ هَذَا فِي الصَّفْحَةِ نَفْسَهَا، حِينَ اعْتَرَفَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَسَّرَ بَعْضَ الْآيَاتِ لِلصَّحَابَةِ!

(٥) عَلَّلَ رَفْضَهُ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي (ص/٢٠٧) بِقَوْلِهِ: «لَأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَصْدُرُ الْأَحْكَامَ لِأَسْبَابٍ خَاصَّةٍ»، وَهَذَا لَا شَكَّ قَوْلُ يُنَاقِضُ الْقُرْآنَ نَفْسَهُ، لِأَنَّ فِيهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فِي نَزُولِهَا عَلَى أَقْوَامٍ بِأَعْيَانِهِمْ، كَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْآيَةِ ٣٧ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ، وَأَبِي لَهَبٍ فِي سُورَةِ الْمَدِّدِ، وَهَكَذَا.

مخالفة للقرآن»، و«الأحاديث القدسيّة»^(١)، و«أحاديث المعجزات الحسيّة»، و«أحاديث نخل بعصمة الرسول ﷺ»، و«أحاديث ضدّ حرّيّة الفكر والاعتقاد»، و«السّرف في التّرهيب والتّرهيب»، و«أحاديث تسيء إلى المرأة»، و«أحاديث مشكّلة في متونها».

وقد حاول (البنا) أن يجعل هذه الأبواب مُنضوية تحت ضابط منهنجيّ لنقد الأحاديث، وهو «العرض على القرآن الكريم»، فتنتج عن استعماله لهذا المعيار «التّوقف أمام قرابة ألفي حديث، يُمكن أن يكون نصفها في الصّحاحين»^(٢) وما أبقاه في «الصّحاحين» ممّا سلمت منه يَدَي التّشطّيب أو اللّمْز، فإنّما هو إمّا لأجل موافقته للقرآن، فإنّه قد عاب على الشّيخين تَسَاهُلَهُمَا التّمشّي مع القرآن الكريم وتأويله^(٣) أو لأنّ أنفه اشتَم منها عبقّ الثّبوة -حسب تعبيره^(٤)- فلم تحتجّ إلى إجهاد نظريّ المُحدّثين في نقدها^(٥).

والمؤلف في هذا ساردٌ لأغلب تلك الأحاديث تحت الأبواب السّالفة سردًا دون أن يُعلّق عليها بما يُبين علّتها! وأحيانًا يُبين ذلك، وكأنّ الشّبهة التي ارتمّت عليه عند نظره في الأحاديث، يفترض هو أنّها أصابت كلّ النّاس؛ فأشبه كتابه كتاب فهرس.

وسياتي نقض كثير من شطحاته في ذلك في الباب الثّالث بإذن الله تعالى.

(١) لأنّها -بزعمه- مادامت تُروى عن الله تعالى، فيلزم أن تكون قطعية الثّبوت مثل القرآن الكريم تمامًا، انظر (ص/٢٤٧) من كتابه.

(٢) «الأصْلان العظيمان» (ص/٢٧٦).

(٣) مع أنّه قد انظر «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/٦٨).

(٤) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/٨).

(٥) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/٦١).

